EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed

مخرجات

استشارات المجتمع المدني

متابعة الاجتماع الوزاري الرابع للإتحاد من أجل المتوسط حول تمكين النساء

الأردن • الجزائر • المغرب • تونس • فلسطين • لبنان • مصر

المبادرة النسوية الأورومتوسطية IFE–EFI

شباط – أيلول ٢٠١٨

EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed

مخرجات

استشارات المجتمع المدني

متابعة الاجتماع الوزاري الرابع للإتحاد من أجل المتوسط حول تمكين النساء

الأردن • الجزائر • المغرب • تونس • فلسطين • لبنان • مصر

المبادرة النسوية الأورومتوسطية IFE–EFI

شباط – أيلول ٢٠١٨

www.efi-ife.org

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 1

الحوار الوطني في الجزائر 4

الحوار الوطني في مصر 9

الحوار الوطني في الأردن 13

الحوار الوطني في لبنان 18

الحوار الوطني في المغرب 25

الحوار الوطني في فلسطين 31

الحوار الوطني في تونس 36

الملخص التنفيذي

منذ عام ٢٠١٥، قدمت المبادرة النسوية الأورومتوسطية منصة للمناقشات المستدامة بين منظمات حقوق المرأة والمشرعين وصنّاع القرار السياسي من أجل تعزيز سياسة المساواة المبنية على النوع الإجتماعي وسياسات حقوق المرأة عبر المنطقة الأورو-متوسطية. وتحظى هذه العملية بالدعم من قبل الاتحاد الأوروبي. تبع هذا الحوار تطوير للعملية الوزارية للإتحاد من أجل المتوسط والمتعلقة بحقوق المرأة وتنفيذ الإعلان الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط الذي عقد في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٧ في القاهرة.

من خلال الاجتماعات الإقليمية والوطنية الدورية ، سمحت المنصة المعروفة باسم المنصة الإقليمية للحوار حول النوع الاجتماعي (GRP) ، بمشاركة تحليل التحديات الوطنية والإقليمية، وتحديد الأولويات، وتبادل الممارسات الفضلى، وبالتالي تمهيد الطرق للشراكات البناءة، والتوصيات الملموسة وتحديد آليات تنفيذ الإلتزامات الوزارية بالمساواة المبنية على النوع الإجتماعي وتحسين وضع النساء في المجتمع.

عُقد مؤتمر المجتمع المدني على أعقاب الاجتماع الوزاري (بتاريخ ٢٢ - ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١٧ في القاهرة) بحضور أكثر من ١٣٠ ممثل وممثلة عن ١٠٧ منظمة وشبكة، بالإضافة إلى أكاديميين وأكاديميات وإعلاميين و إعلاميات من ٢٦ دولة. وتم إصدار إعلان المجتمع المدني إلى المؤتمر الوزاري الرابع للإتحاد من أجل المتوسط، يشمل توصيات لإجراءات وتدابير وعمليات ملموسة تستند إلى الخبرات والتحليلات المشتركة للوضع في المنطقة، ويتضمن أيضاً الأولويات والتوجهات السياسية للمنصة الإقليمية للحوار حول النوع الاجتماعي، والتي يمكن تنفيذها قبل المؤتمر الوزاري الخامس للإتحاد من أجل المتوسط. لقد تم تقديم الإعلان خلال الإجتماع الوزاري.

في مرحلة المتابعة، تم تنظيم حوارات وطنية من شهر كانون الثاني إلى تموز ٢٠١٨ في الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس من قبل أعضاء المبادرة النسوية الأورومتوسطية في هذه الدول، وهي منظمات مستقلة تعمل في مجال حقوق المرأة. جمعت الحوارات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الذين ناقشوا الإستنتاجات الوزارية وإعلان المجتمع المدني والتوصيات المقترحة وآليات المتابعة على المستوى الوطني. وقد عززت ووسعت هذه المرحلة الحوار الذي يقوده المجتمع المدني مع أصحاب المصلحة وساهمت في زيادة الوعي بشأن العملية الوزارية.

جمعت الحوارات الوطنية ٤٥٦ ممثلاً وطنياً: وشملت ممثلين وممثلات عن ١٥٩ منظمة من منظمات المجتمع المدني، و ٣١ وزارة ومؤسسة، والأحزاب السياسية، وبلديات الحكومات المحلية، والخبراء والخبيرات القانونيين والخبراء والخبيرات في مجال النوع الإجتماعي، وممثلين وممثلات عن وسائل الإعلام والدبلوماسيين والدبلوماسيات و ممثلي الاتحاد الأوروبي في البلدان السبعة.

الخصائص المشتركة:

تم اصدار جميع التوصيات بناء على تشخيص الواقع. ولم تقتصر المناقشات على آليات المتابعة في الإجتماع الوزاري الرابع فقط، بل سمحت بتوسيع نطاق التوصيات المتعلقة بالتدابير التشريعية والسياسية والتعليمية لصالح المساواة المبنية على النوع الإجتماعي.

أكد تحليل السياقات الوطنية، أنه على الرغم من بعض الإنجازات الإيجابية للمرأة على المستويين القانوني والدستوري، إلا انه هنالك تراجع عالمي لحقوق المرأة نتيجة لتزايد التطرف الديني والتعصب والعنف، وتدفُق أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين السوريين، وتوليد المأساة الإنسانية للملايين من الناس والصعوبات للحكومات والمجتمعات المستضيفة، والعسكرة، واستمرار احتلال فلسطين مع التصعيد الحاد للعنف والقمع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرار العنف ضد النساء في جميع أنحاء المنطقة وعلى الصعيد العالمي المقترن بالتسامح من قبل المجتمع والقانون. إضافة إلى فرض القيود على درجات مختلفة للحد من قدرة العمل المستقل للمجتمع المدني، وابتعاد الأولويات السياسية عن حقوق المرأة، واستمرار التمييز القانوني، ووجود القوالب النمطية للمرأة في التعليم ووسائل الإعلام. وتؤدي هذه الاتجاهات إلى نقص تمثيل النساء في صنع القرار، وإلى استمرار الفجوة بين النصوص القانونية وتنفيذها، وإلى تعزيز الأدوار التقليدية للنساء والرجال والحد من التقدم المحرز في حقوق المرأة على الصعيد العالمي.

بالأخذ بالإعتبار أن خصائص كل دولة ترتبط بوضعها السياسي والإجتماعي والإقتصادي الحالي، قد تم صياغة بعض المطالب المشتركة الرئيسية لهذه المرحلة من العمل والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

* يجب إنهاء جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة

* يجب الاعتراف بدور وسماع متطلبات منظمات المجتمع المدافعة عن حقوق المرأة

وفي جميع البلدان، تم التأكيد على الدور الرئيسي للمجتمع المدني في مرحلتي صياغة وتنفيذ الإجراءات والتدابير. وتم التأكيد على الحاجة إلى إشراك منظمات المجتمع المدني النسائية بشكل مستدام كمحاورين شرعيين ومستقلين وذوي معرفة. وشدد المشاركون والمشاركات على ضرورة تمكين منظمات المجتمع المدني النسائية لتحمل المزيد من المسؤولية في دعم الجهود الحكومية الرامية إلى تحسين المساواة المبنية على النوع الإجتماعي.

هناك نوعين من الآليات المقترحة: احداهما الآليات الحكومية والمؤسسية وهي الغالبة ، وفي بعض البلدان آليات المجتمع المدني.

فيما يتعلق بالآلية الأولى، هناك بعض المتطلبات المسبقة الرئيسية: مثل قمع الإطار التشريعي التمييزي وتعزيز القوانين الشاملة بشأن المساواة ومكافحة العنف ضد النساء ؛ تعميم المساواة المبنية على النوع الإجتماعي في جميع الوزارات والإستراتيجيات الوطنية وإصلاح التعليم وإنشاء لجان مراقبة من أجل المتابعة. كل هذه التدابير يتم تطويرها بالتشاور والشراكة مع منظمات المجتمع المدني.

يُنظر إلى الشراكة بين المجتمع المدني والوزارات والمؤسسات ذات الصلة باعتبارها عاملاً أساسياً في التوعية بالمساواة المبنية على النوع الإجتماعي من خلال التعليم والإعلام بشكل أساسي ومن خلال برامج التدريب وأيضاً عن طريق الحملات الوطنية لتعريف النصوص المتعلقة بحقوق المرأة، بما في ذلك الإعلان الوزاري للإتحاد من أجل المتوسط. يجب ضمان قدرة منظمات المجتمع المدني على العمل وفق: حرية التعبير، الحركة، العمل، فضلاً عن توفر الوسائل المالية.

النقاط المشتركة الرئيسية:

تتضمن التوصيات المشتركة الرئيسية ما يلي:

الإطار القانوني

* إلغاء جميع القوانين أو المواد القانونية التمييزية
* اعتماد قوانين المساواة المبنية على النوع الإجتماعي
* اعتماد وتنفيذ قوانين شاملة بشأن قانون العنف ضد المرأة
* موائمة التشريعات مع الإطار الدولي لحقوق المرأة

الإطار المؤسسي للتدابير والإجراءات والعمليات المتعلقة بالسياسات الشاملة لجميع مجالات سياسة الإتحاد من أجل المتوسط

* تخصيص الوسائل المالية المطلوبة لتنفيذ القوانين والتدابير والسياسات
* تعميم المساواة المبنية على النوع الإجتماعي في جميع الإستراتيجيات والسياسات الوطنية
* برامج المساواة المبنية على النوع الإجتماعي للموظفين الوزاريين ووحدات النوع الإجتماعي
* الالتزام بالكوتا مع فرض العقوبات في حالة عدم الامتثال لتعزيز المرأة في مواقع صنع القرار في جميع المجالات

آليات التنفيـــذ

* الرصد وإجراء الدراسات والإحصائيات لتحسين المعرفة حول وضع المرأة
* إيجاد قنوات مستدامة للحوار بين صناع القرار (الوزارات والبرلمانات والمؤسسات) والمجتمع المدني، مما يتيح مشاركة منظمات المجتمع المدني للمرأة كمحاورين في جميع مراحل عمليات وضع السياسات: من الإعداد إلى التنفيذ، إلى الرصد وكتابة التقرير عن النتائج
* وضع واعتماد خطط عمل وطنية بشأن تنفيذ الالتزامات الدولية، لا سيما قرار مجلس الأمن ١٣٢٥
* تشكيل هيئات متعددة القطاعات بما في ذلك منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق المرأة من أجل متابعة التنفيذ

وستظل هذه المطالب في صميم برامج الحشد والمناصرة لمنظمات حقوق المرأة ، ومتابعة النتائج الوزارية حتى الاجتماع الوزاري المقبل.

الحوار الوطني في الجزائر

١٢ آيار ٢٠١٨، الجزائر

نظّم مركز الإعلام والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة (CIDDEF) حوار وطني في ١٢ آيار ٢٠١٨ في الجزائر. جمع الحوار ٣٠ ممثل وممثلة من ١٠ منظمات من المجتمع المدني ووزارة التضامن ووزارة الدفاع والبرلمانيين والبرلمانيات والأكاديميين والأكاديميات والباحثين والباحثات بالإضافة الى ممثلين وممثلات عن وسائل الإعلام. افتتحت السيدة نادية أيت زاي، المديرة التنفيذية لمركز الإعلام والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة (CIDDEF) النقاش من خلال تحديد إطار الحوار. وذكّرت ممثلة الاتحاد الأوروبي السيدة إيزابيل ريبوت الحضور بأن موضوع المساواة المبنية على النوع الإجتماعي لا يزال يخوض معركة يومية.

وركزت السيدة عائشة ألاّن، نائبة مدير وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، على القوانين الحالية المتعلقة بحقوق المرأة، وشددت على أهمية التزام الجزائر بالمعايير الدولية المتعلقة بالمساواة المبنية على النوع الإجتماعي. تم تعديل مواد في قانون الأسرة والتي تتعلق مثلاً بسن الزواج وتعدد الزوجات حتى في ظل ظروف معينة، وحماية النساء والأطفال، من خلال الإستراتيجيات التي تم اتخاذها بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني النسائية ومع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

بعد عرض الإعلان الوزاري للإتحاد من أجل المتوسط (UfM) وإعلان منظمات المجتمع المدني، تم التركيز في النقاش على المساواة المبنية على النوع الإجتماعي في سوق العمل وفي مواقع صنع القرار. تواجه النساء أشكال متعددة من التمييز حيث أنها غير ممثلة تمثيلاً كاملاً في المناصب الإدارية وصنع القرار. في حين تنص المادة ٣٦ من دستور عام ٢٠١٦ على أن " الدولة تعمل على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل. وتشجع الدولة ترقية النساء في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات "، الا ان هذه القضية لم يتم رفعها وتقديمها للمجتمع أو للسلطات العامة. إن الإفتقار إلى وجود قاعدة بيانات موثوقة متاحة يشكل عقبة رئيسية في قياس التقدم المحرز في تنفيذ حقوق المرأة على جميع المستويات، سواء في المجال السياسي أو الإقتصادي أو العام ، أو في المجال الخاص. وتم التركيز بشكل خاص على النساء في مناصب الإدارة وصنع القرار. وتم التركيز على ضرورة تحسين الإحصائيات والبيانات المتعلقة بتوظيف النساء. وقد ذكّر المشاركون والمشاركات بأن إنشاء آليات للتنفيذ الفعّال لسياسات المساواة المبنية على النوع الإجتماعي هو أمر ضروري لإزالة جميع العقبات التي تحول دون تمكين النساء. وتم التأكيد على الحاجة إلى تقديم تقارير بشكل دوري، من أجل قياس نطاق التقدم الناشئ عن قوانين المساواة وتعزيز دور النساء في الإقتصاد والمجتمع.

بلإضافة الى التركيز على المشاركة الاقتصادية، قد تمت مناقشة جميع المجالات الأخرى المتعلقة بالإعلان الوزاري للإتحاد من أجل المتوسط. وتم تقسيم المشاركون والمشاركات إلى أربع مجموعات عمل لمراجعة السياسات المعمول بها في الجزائر وتحديد مدى فعاليتها إضافة إلى تحديد واقتراح آليات الرصد.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
الإصلاح القانوني	- سن قانون أساسي لدعم التنفيذ الفعال للمادة ٣٦ من الدستور ، تشمل ما يلي: o فرض الحد الأدنى من الكوتا النسائية في المجالس التنفيذية و / أو مجالس الإشراف على المؤسسات. o تحديد معيار الإنتخابات للوصول إلى مناصب المسؤولية. o إشراك جميع المؤسسات الجزائرية في تنفيذ استراتيجيات نصف سنوية لتمكينهم من دمج المزيد من النساء في برنامج التوظيف الخاص بهم. o تشجيع القطاعات المعنية بزيادة عدد مرافق رعاية الأطفال في المراحل العمرية المبكرة وحل مشاكل العطلة في المؤسسات التعليمية.	- مبادرة منسقة من قبل المنظمات النسائية للتحدث إلى الرئيس. - تطوير آليات للرصد الدائم لتطبيق القوانين من قبل جميع المعنيين (المواطنين، الممثلين والممثلات المنتخبين والمنتخبات، المؤسسات).
جميع مجالات السياسة	- تنفيذ تدابير محددة لصالح النساء المستضعفات. - الترويج خلال الحوار مع الإتحاد الأوروبي للإستنتاجات الوزارية وكذلك توصيات إعلان المجتمع المدني الأورومتوسطي. - تعزيز دور المجتمع المدني في تطوير الجسور ومساحات الوساطة مع الجهات القضائية والمؤسسات الأخرى. - ضمان المتابعة الدائمة لتنفيذ القوانين من قبل جميع المعنيين والمعنيات - المواطنين والمواطنات، المنتخبين والمنتخبات والمؤسسات.	- وضع تقييم عام سنوي للإنجازات الوزارية في مجال المساواة بين النساء والرجال. - تقييم الإجراءات والبرامج التي تشارك بها وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة وتنفذها. - إنشاء قنوات دائمة لإشراك منظمات المجتمع المدني في إعداد وتحسين القوانين المتعلقة بها. - إنشاء آلية لجمع البيانات لتسهيل التقييم وتأثير السياسات العامة. - إنشاء مرصد مؤسسي، بمشاركة المجتمع المدني لمزيد من التماسك والتبادل. - عقد اجتماع سنوي مع الإتحاد الأوروبي لرصد التقدم المحرز في التنفيذ الفعّال لبيان واستنتاجات القاهرة. وينبغي تصميم آلية رصد محددة لهذه الغاية.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
الإعلان الوزاري **مجالات محددة** **تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة وصنع القرار**	- توسيع نطاق إجراءات الكوتا في الأحزاب السياسية واجراءات الحوافز والعقوبات. - التعرف على الناشطات في الأحزاب السياسية والنقابات. - وضع سياسة مناسبة للتوفيق بين الحياة الأسرية والحياة المهنية. - توعية صانعي القرار بشأن مشاركة المهام المنزلية (الرعاية الصحية، الأطفال، كبار السن)	- إشراك المجتمع المدني في صياغة وتحسين إطاره التنظيمي. - تعزيز آليات جمع البيانات الموثوقة الناتجة عن التقييمات ودراسات تأثير السياسات العامة المعمول بها.
تعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء والوصول إلى سوق العمل	- توسيع نطاق إجراءات الكوتا في الأحزاب السياسية واجراءات الحوافز والعقوبات. - التعرف على الناشطات في الأحزاب السياسية والنقابات. - وضع سياسة مناسبة للتوفيق بين الحياة الأسرية والحياة المهنية. - توعية صانعي القرار بشأن مشاركة المهام المنزلية (الرعاية الصحية، الأطفال، كبار السن) - الاستثمار في جعل نظام النقل وظروف العمل أكثر أمناً. - تطبيق سياسات الكوتا على صنع القرار في سوق العمل والقطاعات الاقتصادية. - تعزيز وتقديم الحوافز المالية المعروفة التي تهدف إلى تحويل العمل غير الرسمي إلى عمل رسمي. - رفع الوعي حول القضايا المرتبطة بعمل النساء: o وضع برنامج لزيادة الوعي حول وضع عمل النساء في الجزائر كأولوية للتطرق اليها.	- وضع تدابير محددة وما يصاحبها من آليات داعمة لتوظيف النساء (الوصول إلى الائتمان، والمباني التجارية، والأراضي، والصناعة) - تقدم وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة تقارير سنوية عن التقدم المحرز في وصول النساء إلى العمل والصعوبات التي تمت مواجهتها. - تشجيع الإبلاغ السنوي عن التقدم الذي أحرزته المؤسسات في موضوع ادماج حقوق النساء في برامجها. - تعزيز الإحصائيات والبيانات المتعلقة بتوظيف النساء.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
	- دعم برامج التدريب المهني للنساء وخاصة نساء الأعمال. - تعزيز السياسات العامة ووضع أهداف جديدة: o جعل السياسات العامة حساسة للنوع الإجتماعي. o تبسيط إجراءات البيانات الإدارية في مسألة التوظيف (تسهيل عملية الإلتزام). o تطوير التدريب المهني للفتيات اللواتي لم يقمن بإكمال تعليمهن الجامعي. o تثمين وتطوير دور المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي (CNES) في الحوار الاجتماعي. o التثمين الاجتماعي للوظائف التي لا تحتاج الى مهارات. - إشراك وسائل الإعلام في دعم توظيف النساء ووصولهن إلى المسؤوليات الأعلى.	
إنهاء العنف والتمييز ضد النساء والفتيات	- ضمان توثيق العنف ضد النساء والفتيات على جميع المستويات. - توسيع إمكانية تقديم شكوى لجميع مراكز الشرطة. - وضع إجراءات قانونية بصرف النظر عن "العفو" أو سحب الشكوى/التنازل عن القضية. - تطبيق القانون ومعاقبة الجناة (إمكانية تعليق لائحة أسماء المجرمين والعقوبات المتخذة بحقهم على الجدران وبشكل علني.	- إنشاء قاعدة بيانات حول قضايا العنف ضد النساء/النوع الاجتماعي في مراكز الشرطة، والدرك، والقضاء والمؤسسات الاجتماعية الطبية. - إنشاء نظام مشترك لتقديم شكوى في جميع مراكز الشرطة والدرك. - تأمين تغطية على مدار ٢٤ ساعة / ٧ أيام من خلال وجود طاقم عمل ماهر في الهياكل القضائية. - إقامة شراكات مع الاتجاهات الإدارية للإجراءات الاجتماعية لضمان دعم الضحايا.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
	- تقديم وثيقة ، تقرير / مقاضاة أي حالة من حالات الفشل لمساعدة شخص في خطر. - تفصيل تعريف الاغتصاب ، والإعتراف بالاغتصاب الزوجي، والنظر في تفاقم زواج المحارم. - إزالة جميع الشروط المتعلقة بعبء الإثبات.	- إنشاء صندوق تعويض عن الأضرار لضحايا العنف.
محاربة الثقافة الأبوية والقوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي من خلال التعليم ووسائط الإعلام	- إطلاق سياسة بشأن تنفيذ قوانين المساواة وزيادة الوعي بهم من خلال وسائل الإعلام وعبر أي قنوات أخرى ممكنة لتوسيع نطاق فهمهم وتطبيقهم بفعالية. - نشر وشرح قوانين ونظم الدولة في المؤسسات التعليمية. - الإستفادة من وسائل الإعلام لزيادة الوعي وتدريب الصحفيين والصحافيات على المساواة. - تسجيل المشاركة المدنية في جداول أعمال المؤسسات التعليمية الوطنية. - إشراك وسائل الإعلام في قصص نجاح سيدات الأعمال ؛ لعكس صورة النساء الناجحات.	- تطوير آليات للرصد الدائم لإنفاذ القوانين من قبل جميع المعنيين (المواطنين والمواطنات، الممثلين المنتخبين ، المؤسسات).

الحوار الوطني في مصر

١٠ تموز ٢٠١٨ ، القاهرة

عُقد الحوار الوطني بتاريخ ١٠ تموز ٢٠١٨ في القاهرة. تم تنظيمه من قبل المبادرة النسوية الأورومتوسطية بالشراكة مع مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (ACT). وقد جمع هذا الحوار ٣١ ممثل وممثلة من ٢٠ منظمة نسائية. افتتحت الحوار السيدة عزّة كامل، المديرة التنفيذية لـمركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية ACT، وحددت الإطار الحواري للجلسة. قدمت السفيرة وفاء بسيم وهي عضو لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس القومي المصري للمرأة، العملية الوزارية الرابعة للإتحاد من أجل المتوسط وآخر إعلان وزاري (القاهرة، تشرين الثاني ٢٠١٧)، مع ربط المجالات ذات الأولوية التي حددتها العملية الوزارية مع الوضع الحالي في مصر. قدمت السيدة ليلى العلي، الرئيسة المشاركة للمبادرة النسوية الأورومتوسطية توصيات مؤتمر المجتمع المدني (القاهرة ، تشرين الثاني ٢٠١٧).

في الجلسة التالية، تم تبادل الخبرات عبر عرض تجارب من تونس وفلسطين. وقدمت السيدة منيرة الهمامي، الأمينة العامة لجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية (AFTURD) الإنجازات الأخيرة والتحديات التي تواجه حقوق النساء، والتي تكمن وراء التقدم الدستوري في المساواة المبنية على النوع الإجتماعي، والمشاركة المتكافئة في البرلمان ومسؤولية الدولة في حماية النساء من العنف السياسي، وضمان مشاركتهن في المجال العام، فضلاً عن تحسين مشاركتهن الإقتصادية، وكذلك قدمت قانون مكافحة العنف ضد المرأة.

تحدثت السيدة ماجدة المصري وزيرة الشؤون الاجتماعية السابقة في فلسطين عن التجربة الفلسطينية مؤكدةً التأثير السلبي للإحتلال والتقسيم السياسي الفلسطيني على تحسين وضع النساء عموماً ووضعهن القانوني خصوصاً. وشددت على أهمية المناقشات التي أجريت خلال المنصة الإقليمية للحوار حول النوع الإجتماعي الذي ساهم في تعزيز تعبئة وتحفيز منظمات المجتمع المدني وإشراك أصحاب المصلحة في الحوارات بشأن التغييرات الثقافية والإجتماعية والإقتصادية لصالح المساواة المبنية على النوع الإجتماعي.

أثارت الجلسة مناقشات حيوية حول وضع النساء في مصر وحول التدابير والإجراءات والآليات الفعالّة لمعالجة الفجوات القائمة. تم تناول الإعلان الوزاري الرابع حول حقوق النساء كأداة رئيسية لتشجيع الأساليب البديلة لإشراك المجتمعات في المناقشات حول تمكين النساء، ورفع الوعي حول أنواع التمييز المختلفة.

وشدد المشاركات والمشاركون على أهمية مكافحة العنف ضد النساء كأولوية رئيسية ، سواء من حيث التوعية أو باعتماد مشروع القانون الحالي. وشددوا على أن تنفيذ أي قانون يتطلب الكثير من الإستثمار من المجتمع المدني والحكومة على حد سواء ، لمعالجة الثقافة المسيئة والقوالب النمطية المبنية على النوع الإجتماعي، فضلا عن التسامح الاجتماعي تجاه العنف ضد النساء. وتم تسليط الضوء على إنشاء قنوات للاتصال بين منظمات المجتمع المدني والوزارات ذات الصلة من جهة ومع المجلس الوطني للمرأة من جهة أخرى كآلية رئيسية. ولقد تم تسليط الضوء على الدور الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني النسائية والحاجة إلى حرية عملهم عدة مرات.

وأخيراً، أكد الحوار على أهمية تعميم منظور النوع الاجتماعي على المستوى الوزاري من خلال إدخال وحدات تكافؤ الفرص في كل وزارة، مصحوبة بموارد مالية وبرامج تدريب كافية بشأن المساواة وتمكين النساء.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
الإصلاح القانوني	- مراجعة القانون الجديد الخاص بمنظمات المجتمع المدني. ضمان الحرية والعمل المستقل للجمعيات. - إنشاء آليات لرصد مواءمة التشريعات مع الإتفاقيات الدولية والصكوك الإقليمية (بما في ذلك الإعلان الوزاري للإتحاد من أجل المتوسط) مع آليات الرصد ذات الصلة للتنفيذ. - اعتماد قوانين تضمن العدالة والتمكين للنساء، وخاصة مشروع قانون مكافحة العنف ضد النساء. - إجراء حملة وطنية بشأن القوانين التمييزية ضد النساء واعتماد مشروع قانون بشأن العنف ضد النساء	- إنشاء لجنة ضد التمييز على النحو المنصوص عليه في الدستور، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني لمكافحة التمييز المبني على النوع الإجتماعي - إنشاء تحالفات لمكافحة التمييز المبني على النوع الإجتماعي.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
جميع مجالات السياسة	- بناء حركات واجراءات تضامن وطنية ودولية. - نشر الإعلان الوزاري للإتحاد من أجل المتوسط وإعلان منظمات المجتمع المدني من قبل منظمات المجتمع المدني واستخدامهما كأدوات لرفع الوعي وتعزيز التمكين. - تأسيس وزارة حقوق المرأة أو المساواة المبنية على النوع الإجتماعي. - دمج منظور النوع الإجتماعي في خطة التنمية الوطنية ٢٠٣٠.	- إنشاء قناة للإتصال بين منظمات المجتمع المدني وصناع القرار وعقد اجتماعات دورية لمتابعة تنفيذ إعلان المؤتمر الوزاري الرابع. - إنشاء مرصد بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني لرصد وتقييم الجهود الحكومية وتنفيذ سياسات واستراتيجيات المساواة المبنية على النوع الإجتماعي، واعتماد مؤشرات كمية ونوعية لقياس نسبة التحسن. - تنفيذ دراسات لتحديد الفجوات بين الجنسين في السياسات الاجتماعية ووضع برامج وتوصيات مناسبة لسد هذه الفجوات. - كتابة تقارير المتابعة والظل كأدوات مراقبة لحماية حقوق النساء. - تخصيص ميزانية للمساواة المبنية على النوع الإجتماعي في جميع الوزارات. - يقوم المجلس الوطني للمرأة بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني بتطوير وتقديم دورات تدريبية منتظمة حول قضايا المساواة المبنية على النوع الإجتماعي لطاقم العمل الوزاري - إنشاء وحدات تكافؤ الفرص في كل وزارة.
الإعلان الوزاري **مجالات محددة** **تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة وصنع القرار**	- تنظيم حملات توعية وطنية ومجتمعية حول العنف ضد النساء واعتماد قانون شامل بشأن مكافحة هذه الظاهرة.	- إنشاء وحدات متخصصة في المؤسسات ذات الصلة (وزارة الداخلية ومراكز الشرطة والمستشفيات) للنساء الناجيات من العنف. - إنشاء أداة وطنية (مرصد) لرصد العنف ضد النساء.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
محاربة الثقافة الأبوية والقوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي من خلال التعليم ووسائط الإعلام	- إنتاج وتنظيم الحملات الإعلامية الاجتماعية - تطوير حملة تربوية تكشف عن العنف في انتاجات السينما والمسرح، وتدعو إلى وجود بيئة ثقافية وديّة وداعمة للمساواة المبنية على النوع الإجتماعي. - اعتماد نهج التكيف لمشاركة الرجال ومنظمات المجتمع المدني لحقوق الإنسان في دعم قضايا المساواة وعدم التمييز. - إصلاح المناهج التعليمية لضمان مناهج مراعية لاعتبارات النوع الإجتماعي بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة.	- تطوير قنوات الإتصال بين منظمات المجتمع المدني النسائية ووزارة التعليم من أجل تعزيز وتطوير البرامج والوحدات التدريبية لكل من المعلمات والمعلمين / الطلاب والطالبات. - تطوير قنوات للتنسيق مع الإعلاميين والهيئات الأخرى ذات الصلة بشأن معالجة وتغيير الصورة النمطية للنساء والرجال في وسائل الإعلام. - إنشاء آليات غير تقليدية تعمل على تغيير العقلية النمطية داخل المؤسسات الوطنية للدولة

الحوار الوطني في الاردن

٧–٨ آيار ٢٠١٨، عمّان

تم تنظيم الحوار الوطني بالشراكة مع جمعية النساء العربيات في الأردن (AWO) ووزارة التنمية الاجتماعية (MoSD)، برعاية معالي الوزيرة هالة لطوف. بدأ الملتقى الوطني لمنظمات المجتمع المدني في ٧ آيار ٢٠١٨، تلاها بعد ذلك عقد طاولة حوار وطنية مع صناع القرار في ٨ آيار في وزارة التنمية الاجتماعية.

شارك ٨٦ مشارك ومشاركة في ملتقى المجتمع المدني : ممثلين وممثلات عن ٣٢ منظمة من منظمات المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المحلي في عمان وجميع المحافظات بالإضافة الى النواب والأحزاب السياسية. افتتحت معالي الوزيرة هالة لطوف الملتقى الوطني وأعربت عن تقديرها لجهود المجتمع المدني في متابعة ونشر الوعي حول العملية الوزارية الأورومتوسطية. وأكدت على أهمية الشراكة بين وزارة التنمية الاجتماعية والمجتمع المدني لتحقيق تغيير إيجابي في مجال المساواة وحقوق المرأة. خلال الملتقى، ركزّت المناقشات على المشاركة الإقتصادية كأولوية في البلاد. وقد تم تسليط الضوء على عمل كتلة المبادرة البرلمانية في هذا الصدد.

وتم التأكيد على أهمية مشاركة النساء في سوق العمل ونوعية ظروف عملهن. وأثنى المجتمع المدني على لجنة العمل البرلمانية لمقترحاتها بشأن تعديل مشروع قانون العمل، مثل المساواة في الأجور ووجود مراكز للرعاية النهارية في أماكن العمل وإدخال نظام إجازة الأبوة. دوّن المشاركون والمشاركات توصيات المجتمع المدني لعرضها على صناع القرار في اليوم التالي.

استضافت وزيرة التنمية الاجتماعية الحوار الوطني وتم عقده في الوزارة. جمع الحوار ١٧ ممثل وممثلة من ٨ وزارات: وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التعليم ووزارة العمل ووزارة الشؤون البلدية والسياحة والتراث، ووزارة تنمية القطاع العام ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ووزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووزارة الشباب وممثلين عن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والبلديات والمجالس المحلية وممثلي منظمات المجتمع المدني النسائية والمحامين والمحاميات والأكاديميين والأكاديميات والخبراء والخبيرات في مجال النوع الاجتماعي والصحفيين والصحفيات.

وفي كلمتها الترحيبية ، أشارت سعادة الوزيرة هالة لطوف إلى أن محاور الإعلان الوزاري الأربعة تقع ضمن أولويات الحكومة وتتوافق مع سياساتها وبرامجها. أكد السيد أندريا فونتانا، سفير الاتحاد الأوروبي في الأردن، أن المشاريع الممولة من الإتحاد الأوروبي في الأردن تدعم جدول أعمال المساواة المبنية على النوع الإجتماعي بالتعاون مع المجتمع المدني. وشارك السيد إيريك اولنهاغ، سفير السويد في الأردن، الدروس المستفادة من السويد وأكد على أهمية المساواة المبنية على النوع الإجتماعي كشرط أساسي للسلام والأمن والتنمية المستدامة.

شدد الحوار على الدور المهم للأردن كرئيس مشارك مع الإتحاد الأوروبي للإتحاد من أجل المتوسط. وشدد بشكل خاص على الدور الحاسم لوزارة التنمية الاجتماعية في العملية الوزارية. وشدد المشاركون والمشاركات على أهمية إدراج القيم والتدابير المكرسة في الإعلان الوزاري في الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبشكل خاص الهدف الخامس المتعلق بتحقيق المساواة المبنية على النوع الإجتماعي.

وجرى تسليط الضوء على الدور الحاسم للحوار بين المجتمع المدني وصانعي القرار وأصحاب المصلحة على الصعيدين الإقليمي والوطني. وقد تم أيضاً تسليط الضوء على الشراكة الحقيقية فيما بينهم مع اختلاف الأدوار كما تم تثمين الجهود المبذولة من قبل الجميع. واعتبرت هذه الشراكة آلية متابعة رئيسية لتنفيذ الإعلان الوزاري. بالإضافة الى ذلك تم تسليط الضوء على الدور الريادي للمنظمات النسائية في هذه العملية، حيث أنها توفر المعلومات من أرض الواقع والتي هي ضرورية للسياسة التي يمكن أن تحدث فرقا في حياة النساء.

رحب المشاركون والمشاركات بالتوصيات الصادرة عن ملتقى المجتمع المدني وأقروا بالحاجة إلى تحديد أولويات السياسات التي تعزز وصول النساء إلى سوق العمل ، حيث تعتبر المشاركة الاقتصادية للنساء في الأردن واحدة من أقل المشاركات في المنطقة: حيث تعمل واحدة من كل ثماني نساء فقط، إضافة إلى وجود فجوة في الأجور بين النساء و الرجال حيث تصل النسبة إلى ٣٠ ٪ في القطاع الخاص. تعمل النساء في المناصب الأساسية، ويتركز عملهن في قطاعات مقبولة اجتماعيا للنساء مثل: التعليم والصحة. خلال الحوار، تم التأكيد على ضرورة اتخاذ تدابير شاملة: مثل إلغاء التمييز في قانون العمل، والضمان الاجتماعي، وقوانين الخدمة المدنية وقانون الأحوال الشخصية، وتجريم جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة والتحرش في سوق العمل، وتحسين ظروف العمل، وإنشاء خدمات داعمة تسهل تنقل النساء في المجال العام، وزيادة الوعي لأصحاب العمل والموظفين والقيام بحملات لتغيير المواقف بالنسبة لمكان النساء في المجال العام.

على الرغم من أن المناقشات ركزت على تحسين مشاركة النساء الاقتصادية في الأردن وتعزيز وصولهن إلى سوق العمل، شدد المشاركون والمشاركات أيضاً على أهمية معالجة التوصيات في جميع المجالات الأربعة للإعلان الوزاري.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
الإصلاح القانوني	- رفع التحفظ على المادة ٩ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. - تعديل قانون الجنسية لإعطاء الأمهات حق منح الجنسية للأطفال، كما يفعل الآباء. - تعديل قانون منظمات المجتمع المدني للسماح بإعفاء منظمات المجتمع المدني من الضرائب المفروضة على مبانيها، كممتلكات غير تجارية. - تعديل قانون العمل (التفاصيل أدناه). - تعديل قانون الرواتب والضمان الاجتماعي.	- تحسين التنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدني النسائية.
جميع مجالات السياسة	- عرض منظمات المجتمع المدني لنتائج الحوار الوطني على لجنة العمل. - إعداد خطة عمل لتنفيذ الإعلان الوزاري في الأردن، بناءً على تحديد الأولويات الوطنية التي ستنفذ قبل الاجتماع الوزاري الخامس للإتحاد من أجل المتوسط في عام ٢٠٢١ ؛ وتقديمها إلى اللجنة المشتركة العاملة على تمكين النساء بين الوزارات المعنية بتمكين المرأة للتزويد بالملاحظات والاعتماد. - رفع وعي جميع المجالس المحلية على مستوى المحافظة بالإعلان الوزاري، من خلال المؤتمرات وورش العمل في جميع المحافظات. - تعميم الإعلان الوزاري في جميع الاستراتيجيات الوطنية كالأستراتيجية الوطنية للمرأة ٢٠٢٠-٢٠٣٠ التي وضعتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. - مراجعة وتعديل الإجراءات التي تقيد عمل منظمات المجتمع المدني وبالأخص المنظمات النسائية.	- إنشاء لجنة عمل بقيادة وزارة التنمية الاجتماعية، تضم وزارات أخرى ذات صلة، ومنظمات المجتمع المدني، والأكاديميين والأكاديميات، وخبراء وخبيرات النوع الاجتماعي إلى جانب ممثلي البلديات والمجلس المحلي. - إعداد آلية الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم (MEAL). - إنشاء قنوات الحوار الهيكلي لمنظمات المجتمع المدني في تنفيذ ومتابعة الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
الإعلان الوزاري **مجالات محددة** **تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة وصنع القرار**	- تقديم كوتا لا تقل عن ٤٠ ٪ في جميع مواقع صنع القرار كإجراء مؤقت، مع النظر في الزيادة التدريجية لتصل إلى نسبة ٥٠ ٪ -٥٠ ٪ للتوافق مع أهداف التنمية المستدامة - جدول الأعمال العالمي ٢٠٣٠.	- تنشئ منظمات المجتمع المدني قنوات للتعاون والتواصل ودعم النساء السياسيات والنواب والنائبات.
تعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء والوصول إلى سوق العمل	- توفير المؤسسات التي يعمل بها ١٥ موظف/موظفة وأكثر لمراكز دورالرعاية النهارية لأطفال الموظفين. - تحديد إجازة الأبوة. - إلغاء طلب تصاريح العمل لأولاد الأمهات الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين. - إنشاء والمطالبة بمبدأ "المساواة في الأجر مقابل العمل المتساوي" للأعمال التجارية الخاصة. - منح الأطفال حق ميراث راتب الأم مثل راتب الأب. - السماح بتسجيل نقابات العمال الجديدة ودعم تسجيل اتحاد النساء المزارعات في وادي الأردن من أجل تمكين المرأة من المشاركة في النقابات العمالية والنقابية. - تقديم برامج لبناء قدرات المرأة الريفية التي لديها مشاريع مدّرة للدخل، خاصة في تسويق منتجاتها وتوفير مساحات مفتوحة لبيع هذه المنتوجات. - بناء القدرات ورفع وعي النساء الشابات وتوفير التدريب والفرص التي تعزز وصولهن والبقاء في سوق العمل. - توفير الحماية من العنف في مكان العمل لضمان بيئة عمل آمنة.	- تطوير آلية لرصد التزام القطاع الخاص في تنفيذ قانون العمل وإضافة مواد على القانون مع فرض عقوبات في حال عدم الامتثال.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
إنهاء العنف والتمييز ضد النساء والفتيات	- اعتماد وتحسين وتنفيذ سياسات الحماية للنساء اللاجئات والنازحات. - إجراء حملة توعية بشأن عدم التسامح مطلقاً بموضوع العنف ضد النساء والفتيات ووصول النساء إلى العدالة. - وضع برنامج تدريبي وطني مستمر بشأن المساواة المبنية على النوع الإجتماعي والحماية لخدمات الأمن والقضائية، والمحامين والمحاميات، والشرطة، والبلديات.	- تحسين التنسيق بين منظمات المجتمع المدني التي تعمل على التصدي للعنف ضد النساء والفتيات في الأردن.
محاربة الثقافة الأبوية والقوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي من خلال التعليم ووسائط الإعلام	- إصلاح المناهج التعليمية وتعميم حقوق المرأة والمواطنة، مع إيلاء اهتمام خاص لتمثيل المرأة المرتبط بالقوالب النمطية. - الشروع في وضع برنامج للمساواة المبنية على النوع الإجتماعي لكل من الطلاب والطالبات والمعلمين والمعلمات لمعالجة الثقافة الأبوية المسيئة نحو المرأة.	- تشكيل مجموعة عمل مع وزارة التعليم والأكاديميين والأكاديميات وخبراء وخبيرات النوع الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة لاقتراح إصلاح التعليم مع إيلاء اهتمام خاص للقوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي في المناهج الدراسية. - تشكيل مجموعة عمل "رقابية" تابعة لمنظمات المجتمع المدني، لرصد وسائل الإعلام والكشف عن الحالات التي يتم فيها تقديم تمثيل نمطي للنساء والرجال. هذه المجموعة لن تعمل فقط على مراقبة وسائل الإعلام ولكن أيضاً على مراقبة شركات الإعلان. - إنشاء روابط وقنوات للتعاون بين المدارس والمجتمع المدني لبدء وتنفيذ برنامج للمساواة المبنية على النوع الإجتماعي.
تعزيز أجندة السلام والأمن للمرأة في المنطقة الأورومتوسطية	- تعزيز توفير الخدمات المتعلقة بالحماية والوقاية من العنف ضد المرأة، لا سيما في سياق الأزمات السورية التي تزيد من العنف ضد المرأة. - تنفيذ خطة العمل الوطنية الأردنية لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن.	- إنشاء لجنة وطنية دائمة متعددة القطاعات بمشاركة نساء من منظمات المجتمع المدني، لدعم تنفيذ القرار ومراقبة تنفيذه.

الحوار الوطني في لبنان

٢٧ نيسان و ٢٣ آيار ٢٠١٨، بيروت

نظم التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني وجمعية النجدة الإجتماعية ملتقى المجتمع المدني في ٢٧ نيسان وحوار وطني في ٢٣ آيار بحضور أصحاب المصلحة، وبالشراكة مع وزارة الدولة لشؤون المرأة برعاية السيد الوزير جان اوغاسابيان. شارك ٧٥ مشارك ومشاركة من ٢٥ منظمة من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان والخبراء والخبيرات في شؤون النوع الإجتماعي والقانون ووسائل الإعلام في ملتقى المجتمع المدني حيث تم مشاركة التحليلات ومناقشة آليات المتابعة على المستوى الحكومي والمؤسسي والتي يمكن أن تساهم في اتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين حقوق المرأة. وشدد المشاركون والمشاركات على أنه يجب إعطاء الأولوية لمنهجيات ومقاربات متضمنة وشاملة وجامعة لضمان وجود استراتيجيات وسياسات وإجراءات مستدامة للمساواة المبنية على النوع الإجتماعي. وشددوا على أهمية دعم جميع الصكوك الدولية لحقوق المرأة، وبالأخص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥، وأهداف التنمية المستدامة في إطار واحد مشترك.

وشدد المشاركون والمشاركات على ضرورة تشكيل هيئة تنسيق استشارية دائمة لمنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة والمؤسسات الوطنية وأصحاب المصلحة من أجل دعم ومتابعة استراتيجيات وسياسات المساواة المبنية على النوع الإجتماعي. وتم التأكيد على أهمية التقرير السنوي عن تنفيذ إعلان الاتحاد الوزاري للإتحاد من أجل المتوسط. وتم التأكيد على ضرورة وجود قاعدة بيانات مشتركة من الهيئات الوطنية والوزارات ومراكز الخدمات المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات للكشف عن وضع النساء. أصدر ملتقى المجتمع المدني توصيات تم تقديمها إلى أصحاب المصلحة والوزارات خلال الحوار الوطني في ٢٣ آيار.

وجمع الحوار الوطني في ٢٣ أيار صانعي القرار وممثلين وممثلات من ١٣ وزارة بالإضافة الى ممثلين وممثلات عن المؤسسات والمنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان، فضلاً عن أعضاء البلديات والنساء اللاتي ترشحن للإنتخابات البرلمانية. كما شارك سفير الجزائر أحمد بو زيان في لبنان في الحوار الوطني وقدم دعمه للفعالية. وفي كلمته الافتتاحية، أشار الوزير أوغاسابيان إلى الدور الهام للمؤسسات الدستورية في إلغاء النصوص والقوانين التمييزية وأكد أن وزارته قدمت بالفعل ثمانية مشاريع قانونية. وذكّر بالنتائج المترتبة على النساء في الصراعات العسكرية والاحتلال المستمر لفلسطين وتناول أهمية البحث عن حلول سياسية للصراعات في المنطقة. حثت السفيرة الأوروبية كريستينا لاسين البرلمانيات المنتخبات حديثاً على الإستمرار في الضغط من أجل حقوق المرأة. ناقشت السيدة منى أبو رفوع، مديرة وحدة النوع الاجتماعي بمديرية السياسات والاستراتيجيات في وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن، المحاور الأربعة للإعلان الوزاري الرابع للإتحاد من أجل المتوسط ، وبعد ذلك قامت السيدة ليلى العلي، الرئيسة المشاركة للمبادرة النسوية الأورومتوسطية، بعرض نتائج ملتقى المجتمع المدني في لبنان ، مع توصيات لإجراءات سياسة قصيرة وطويلة المدى.

تحدثت الوزيرة اللبنانية السابقة وفاء الضيقة حمزة عن عدد من الآليات السياسية مع التركيز على أهمية وجود إطار قانوني شامل وواضح ، ونهج مشترك بين القطاعات، بالإضافة إلى أهمية اجراء تدقيق مالي حساس للنوع الاجتماعي لميزانية الحكومة كأداة رئيسية لمتابعة الإلتزامات والأثر والمساءلة. وقد شدد العقيد إيلي أسمر ، رئيس قسم الأبحاث والدروس في معهد قوى الأمن الداخلي، على أهمية ادماج حقوق الإنسان في الإستراتيجيات المؤسسية ، بالإضافة إلى بناء قدرات موظفي المؤسسات كأساس للتغيير وإشراك منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة في الآليات الوطنية. شاركت السيدة فرناند أبو حيدر تجربة وزارة الشؤون الاجتماعية في إنشاء أنواع مختلفة من الآليات بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، في حين تناولت السيدة غيدا عناني ، مديرة أبعاد - مركز الموارد للمساواة بين الجنسين، التجارب الإيجابية للتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات والوزارات المحلية.

تضمنت التوصيات ذات الأولوية الحاجة الى تحديد الكوتا النسائية في تشكيلة الحكومة والقنوات المؤسسية للتشاور مع منظمات المجتمع المدني، كما تضمنت التوصيات الحاجة الى وجود التزامات واضحة تجاه المساواة المبنية على النوع الإجتماعي من قبل الحكومة القادمة ، وتحويل مكتب وزير الدولة لشؤون المرأة إلى وزارة حقوق المرأة. وتتعلق توصيات أخرى بتشكيل هيئة تنسيق وتشاور دائمة تجمع منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة والمؤسسات الوطنية وأصحاب المصلحة لدعم ومتابعة استراتيجيات وسياسات المساواة المبنية على النوع الإجتماعي. وتم الإتفاق على أهمية وضرورة وجود قاعدة بيانات مشتركة لجمع البيانات من الهيئات الوطنية والوزارات ومقدمي الخدمات بشأن العنف ضد النساء والفتيات للكشف عن حقيقة هذا العنف والتصدي بشكل أفضل لهذه المسألة وضمان إبلاغ النساء ضحايا العنف والناجيات منه على الخدمات التي يمكنهن الوصول إليها.

وأوصى كل من ملتقى المجتمع المدني والحوار الوطني مع أصحاب المصلحة بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات وهيئة رصد لضمان وجود تعاون شامل وجامع بشأن المساواة المبنية على النوع الإجتماعي. وستكون هذه اللجنة قادرة على تلبية احتياجات أقل الفئات حظاً في المجتمع، بما في ذلك النازحات واللاجئات. وافق المشاركون والمشاركات على تقديم توصياتهم إلى الحكومة الجديدة وأصحاب المصلحة الوطنيين والوزارات المعنية.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
الإصلاح القانوني	- دسترة المساواة المبنية على النوع الإجتماعي. - رفع جميع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). - مواءمة التشريعات الوطنية مع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق المرأة ، بالأخص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ وأهداف التنمية المستدامة، والذي يعكس الالتزام الوزاري المنصوص عليه في الإعلان الوزاري للإتحاد من أجل المتوسط في عام ٢٠١٧. - تعميم النوع الاجتماعي في جميع السياسات القانونية وإلغاء جميع القوانين والإجراءات التمييزية ضد المرأة. - مطالبة بتحليلات النوع الاجتماعي لجميع مشاريع القوانين والأنظمة. - وضع وتنفيذ قانون وطني شامل للمساواة المبنية على النوع الإجتماعي بما في ذلك آليات المتابعة والتخصيص السنوي للميزانية اللازمة لتنفيذه لضمان عدم التمييز بين النساء والرجال، وتكافؤ الفرص والمشاركة الفعالة للمرأة.	- إنشاء لجنة قطاعية مؤلفة من (صناع القرار، وزارة العدل، النيابة العامة، قوى الأمن الداخلي، أعضاء البرلمان، خبراء وخبيرات النوع الاجتماعي، جمعيات حقوق المرأة، خبراء قانونيين مستقلين) لإجراء دراسة شاملة حول جميع القوانين التمييزية ضد المرأة، ولا سيما قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات، واقتراح التعديلات والمتابعة مع البرلمان.
جميع مجالات السياسة	- وضع أدوار واضحة ومسؤوليات الهيئات الحكومية الرئيسية في تنفيذ المساواة المبنية على النوع الإجتماعي وتعميم المبادرات / البرامج. - إجراء تدقيق النوع الاجتماعي على الميزانيات الوزارية. - تطوير قاموس / معجم مصطلحات المساواة المبنية على النوع الإجتماعي كأداة داعمة لجميع الوزارات والمؤسسات الوطنية. - اعتماد تحليلات ودراسات منتظمة عن النوع الاجتماعي تراعي كل من المناطق الحضرية والريفية. - دعوة مكتب رئيس الوزراء لدعم دمج تدقيق النوع الاجتماعي في الميزانيات والسياسات الحكومية.	- إنشاء وزارة للمساواة المبنية على النوع الإجتماعي أو وزارة لحقوق المرأة مع تفويض واضح وموارد كافية لتسهيل تنفيذ المساواة المبنية على النوع الإجتماعي وإنشاء وتنسيق سياسة الحكومة الخاصة بالمساواة المبنية على النوع الإجتماعي والإستراتيجيات والمنهجيات والبرامج الوطنية الرئيسية في جميع أنحاء الحكومة. - تعزيز وحدات المساواة المبنية على النوع الإجتماعي في كل وزارة ومؤسسة وطنية، مع تحديد مسؤوليات وخطط عمل واضحة تتضمن إجراءات ومؤشرات مبنية على النتائج - بما في ذلك تخصيص الموارد المالية والخبرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والسلطة وآليات الإبلاغ لضمان تعميم مراعاة النوع الاجتماعي بشكل صحيح.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
	- استثمار الموارد والمقاربات التعاونية مع مراكز المعرفة ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة في من أجل مأسسة برامج التدريب / تنمية القدرات بصورة منتظمة حول تقييم أثر النوع الاجتماعي وتدقيق النوع الاجتماعي وعلى الميزانيات الحساسة للنوع الإجتماعي للموظفين الوزاريين ووحدات المساواة بما في ذلك الإداريين وكبار المسؤولين لتحسين المعرفة حول النوع الاجتماعي ، وتحسين صياغة السياسات وتنفيذها. - وضع خطة استراتيجية للمساواة المبنية على النوع الإجتماعي، وتعميم الإعلان الوزاري الرابع للإتحاد من أجل المتوسط في كل وزارة؛ ودعم كل وزارة لتطوير خطط العمل الخاصة بها للمتابعة والتنفيذ.	- إنشاء هيئة مشتركة بين القطاعات (مرصد)، بمشاركة منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة ، كهيئة مراقبة لضمان التعاون الشامل بشأن تنفيذ استراتيجيات المساواة المبنية على النوع الإجتماعي والإعلان الوزاري للإتحاد من أجل المتوسط. - إنشاء لجنة برلمانية للمساواة المبنية على النوع الإجتماعي و / أو حقوق المرأة. - إنشاء قناة للتنسيق والتشاور المنظم مع جميع أصحاب المصلحة داخل الحكومة وخارجها أثناء وضع الخطة الاستراتيجية. - إنشاء قنوات لعملية التشاور المستدام مع منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة والخبراء لضمان إدراج حقوق المرأة والمساواة المبنية على النوع الإجتماعي في جميع السياسات الوطنية.
الإعلان الوزاري **مجالات محددة** **تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة وصنع القرار**	- تبني قانون انتخابي حديث يشمل: • تخفيض سن التصويت إلى ١٨ سنة. • اعتماد نظام الكوتا المخصص للنوع الإجتماعي بحد أدنى ٤٠ ٪ في جميع النقابات الوطنية والمحلية ، والأحزاب السياسية في اللوائح وفي الإنتخابات في جميع مناصب صنع القرار كإجراء مؤقت. • اتخاذ تدابير وعقوبات لعدم الإمتثال. - إنشاء صندوق خاص لدعم المرشحات من النساء. - تخفيض رسوم الترشح للانتخابات. - اعتماد سياسة وسائل الإعلام ومدونة قواعد السلوك التي تضمن الرؤية المتساوية والعادلة للنساء والرجال. - وضع واعتماد سياسات وخطط للمساواة المبنية على النوع الإجتماعي على مستوى الحكم المحلي (مستوى البلدية).	- إجراء مراقبة دورية لمشاركة النساء في الحياة السياسية والعامة. - إنشاء آليات مراقبة لتوزيع الأموال الإنتخابية. - تطوير قناة اتصال منظمة بين النساء المنتخبات والنساء من منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني وفي البلديات لتسهيل بناء القدرات وتعزيز التوجيه والتواصل.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
تعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء والوصول إلى سوق العمل	- توفير برامج التدريب الوظيفي المهني للفتيات والنساء اللاتي يساهمن في فرص العمل. - تقديم المشورة المهنية والتوجيه لنساء الأعمال. - تمكين النساء والفتيات من فتح حسابات مصرفية لأطفالهن، فضلاً عن الوصول إلى آليات الحماية البنكية والاقتصادية. - تبني سياسات تنمية وطنية واجتماعية متوازنة تشمل المناطق الريفية وتعزيز دور النساء الريفيات والواتي يعملن في الزراعة. - تمكين وصول النساء المستضعفات والأقليات (ذوات الإعاقة واللاجئات والعاملات المهاجرات، إلخ) إلى فرص العمل وسوق العمل والموارد من خلال إصلاح العمالة وقوانين الضمان الاجتماعي، وتوفير الخدمات ذات الصلة.	- تطوير آليات المراقبة لضمان تنفيذ هذه التدابير، التي تشمل وحدات النوع الإجتماعي في الوزارات والمؤسسات ذات الصلة، وتقديم تقارير منتظمة مع المراجعة والتقييم.
إنهاء العنف والتمييز ضد النساء والفتيات	- وضع قانون وطني شامل لمكافحة وتجريم العنف والتمييز ضد النساء والفتيات يحمّل الجناة المسؤولية ويتناول موضوع الإفلات من العقاب. - تفعيل المادة ٥ من قانون حماية الأسرة. - اعتماد برامج وطنية لإشراك الرجال وصانعي القرار في مكافحة العنف ضد النساء. - إجراء دراسة شاملة عن تكلفة العنف ضد النساء. - تطوير قاعدة بيانات وطنية موحدة لمقدمي الخدمات الوطنية للنساء ضحايا العنف. - تعزيز دور وحدات الحماية في قوى الأمن الداخلي (ISF).	- تشكيل هيئة تنسيق دائمة بين جمعيات حقوق المرأة واللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان وأي آليات مشتركة أخرى لضمان التواصل والتفاعل والمناقشة والمتابعة المشتركة لجميع مسودات القوانين المتعلقة بـالعنف ضد النساء والفتيات وتشمل (الجنسية ، الزواج المبكر ، الاتجار بالبشر والتعذيب...) المقدمة إلى البرلمان، وكذلك الدعوة لاعتمادها مع آليات التنفيذ ذات الصلة. - إنشاء بنية مرجعية وطنية (الوزارات ذات الصلة ولجنة المرأة لنقابة المحامين ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء)، لتعيين مقدمي الخدمات للنساء اللواتي تعرضن للعنف وضمان تنفيذ نظام الإحالة، بما في ذلك الخدمات القانونية للنساء الناجيات.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
	- إلغاء تكلفة الطبيب الشرعي لإثبات العنف وخفض تكلفة فحص الحمض النووي، أو تحمل الدولة أعباء الرسوم. - اعتماد سياسات الحماية للنساء اللإجئات والنازحات. - إجراء حملة توعية بشأن عدم التسامح مطلقاً بموضوع العنف ضد النساء والفتيات ووصولهن إلى العدالة. - وضع برنامج تدريبي وطني مستمر بشأن المساواة المبنية على النوع الإجتماعي والحماية للخدمات الأمنية والخدمات القضائية، والمحامين والمحاميات، والشرطة، والبلديات.	
محاربة الثقافة الأبوية والقوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي من خلال التعليم ووسائط الإعلام	- إصلاح المناهج التعليمية وتعميم المساواة المبنية على النوع الإجتماعي وحقوق المرأة ، والاستفادة من نتائج الدراسات التي أجريت في مجال القوالب النمطية للنوع الاجتماعي في مناهج التعليم العربي والمدني. - تخصيص الموارد المالية لوزارة التربية والتعليم لضمان إدماج النوع الاجتماعي والمواطنة في المناهج. - وضع برامج تدريبية للعاملين في مجال الإعلام والتعليم بشأن المساواة المبنية على النوع الإجتماعي. - تطبيق كوتا النوع الإجتماعي في وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية، وخاصة في مواقع صنع القرار.	- إنشاء آلية للمراجعة والرصد بشأن تنفيذ المناهج التعليمية. - إنشاء قنوات للتعاون الهيكلي بين وزارة التربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة وضمان إدماج النوع الاجتماعي والمواطنة في جميع برامج المدارس الحكومية. - اعتماد مدونة لقواعد السلوك الخاصة بالمساواة المبنية على النوع الإجتماعي للإعلام والمؤسسات التعليمية لإلزام جميع العمال بعدم التمييز، ومكافحة العنف، ومنع استخدام القوالب النمطية القائمة على النوع الإجتماعي. - إنشاء هيئة استشارية بين المؤسسات التعليمية والإعلام والمجتمع المدني لمراقبة التمثيل الإعلامي للنساء.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
تعزيز أجندة السلام والأمن للمرأة في المنطقة الأورومتوسطية	- دعم دور الأونروا وخدماتها، حتى يتم تنفيذ حق العودة، لا سيما في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية، مع مراعاة نتائج تقليص الخدمات التي تقدمها الأونروا على السلام والأمن في المنطقة؛ - اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين التنسيق بين البلديات اللبنانية والمخيمات والتجمعات الفلسطينية. - الدعوة إلى انهاء الاحتلال الإسرائيلي وتفكيك المستوطنات وإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة مستقلة ضمن حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لها كشرط للأمن والسلام في المنطقة. - المشاركة في تنفيذ حق العودة للاجئين واللاجئات الفلسطينيين وفق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.	- إنشاء لجنة / فريق عمل وطني متعدد القطاعات ، بمشاركة منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة، وتعزيز اعتماد خطة العمل الوطنية اللبنانية لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ عبر تأمين الموارد البشرية والمالية اللازمة، ومتابعة ورصد تنفيذها. - إنشاء لجنة متابعة لبنانية - فلسطينية بمشاركة الأونروا وبالإشراف من قبل الحكومة اللبنانية.

الحوار الوطني في المغرب

٥ آيار ٢٠١٨، الرباط

تم تنظيم الحوار الوطني في المغرب من قبل اتحاد العمل النسائي وتم عقده في ٥ آيار ٢٠١٨ في الرباط. وقد جمع الحوار ٤٠ مشارك ومشاركة من بينهم ٢٦ من ممثلي منظمات المجتمع المدني، والوزير السابق وممثلي عن وزارة التضامن، والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية والمجلس الأعلى للقضاء، واتحاد التجارة المغربي، ومجلس المستشارون والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام.

شدد المشاركون والمشاركات على أهمية منصة الحوار هذه لمناقشة التحديات التي تواجه الحكومة في تحسين ظروف النساء وتحقيق حقوق المرأة والمساواة. وتمت الإشارة إلى أن التقدم في هذا المجال هو ضمان لتحسين الحياة للمجتمع ككل، لا سيما في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

أكدت السيدة بشرى مرواني، ممثلة عن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، أن هذا الحوار يتيح الفرصة لتسليط الضوء على أهم الإنجازات الوطنية في مجال المساواة، والنهوض بالمرأة، ومكافحة العنف ضد النساء. كما انه منصة متجددة للنظر إلى الأمام بتفاؤل. وذكرت أن المغرب قد عمل خلال العقدين الماضيين على تقليص الفوارق المبنية على النوع الإجتماعي وإرساء القيم الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما يتجلى في دستور ٢٠١١ الذي يؤكد على مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال ويحظر جميع أشكال التمييز الذي قديعيق تنفيذ هذه المبادىء. كما يؤكد النص الدستوري على مفهوم التنمية المستدامة، ويحولها إلى حق، ويطلب من الدولة والسلطات العامة والحكومات الذاتية المحلية تعبئة جميع الموارد المتاحة لمزيد من الاجتهاد. لقد عمل المغرب على تحقيق سياسة توافقية من أجل إدماج نهج النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية وبرامج التنمية. بعض الإنجازات الرئيسية هي قانون العنف الذي سُن في شباط ٢٠١٨، وتعديل القانون الجنائي مع بدء متابعة الإجراءات الجنائية، والتصديق على قانون شروط توظيف العاملات المنزليات، وقانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز (APALD). واعتبرت الوزارة أن الخطة الحكومية رقم ١ حققت المكاسب الإستراتيجية التي كان لها تأثير مباشر على النساء في مختلف المجالات. تم إعداد خطة" إكرام ٢ "لفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، التي تم التصديق عليها في آب ٢٠١٧ بالتشاور مع الجهات الحكومية الفاعلة والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الفنيين والماليين.

شددت السيدة عائشة الناصيري، عضو مجلس القضاء الأعلى، على أهمية معالجة بعض الثغرات في صياغة النص القانوني، مما يترك الباب مفتوحاً أمام تفسيرات متعددة تعيق التنفيذ حسب النص. أبرز السيد العربي هباشي، عضو سابق في البرلمان، الحاجة إلى سياسات عامة شاملة تؤدي الى التكافؤ والمساواة، إلى جانب الحوكمة المؤسسية والرقابة الإدارية على تنفيذ المساواة مع الإبلاغ المنتظم عن التقدم المحرز إضافة إلى المراقبة المنتظمة من قبل البرلمان ولجنة حقوق الإنسان.

وأكدت المنقاشات أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم ، هناك تدهور عام في السياق الإجتماعي والإقتصادي يتسم بنمو متزايد بالفقر والأمية، مما يزيد من التطرف والتعصب. يؤثر عدم وجود سياسة اقتصادية عادلة ومتوازنة على النساء في الغالب. يبقى التشريع المغربي قضية رئيسية تثير القلق. ولا تزال هناك فجوة بين المبادئ الدستورية المتقدمة وتطبيقها في القانون، كما هو الحال في قانون مكافحة العنف وقانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز. وحتى إذا كان المغرب أحد الموقعين القلائل على جميع الاتفاقيات الدولية لحقوق المرأة، فإن تدخل الدين في القانون يعرقل تنفيذ هذه الاتفاقيات. وشدد المشاركون على الصلة بين الثقافة التمييزية والقانون التمييزي السائدين وشددوا على أن الشرط المسبق للتغيير الناجح في المواقف الثقافية هو إلغاء التمييز القانوني بشكل كامل. وينظر إلى العنف ضد المرأة، ولا سيما في المجال العام، باعتباره مسألة حرجة، تتسم بالتسامح من قبل المجتمع والقانون على حد سواء. ولا تراعي السياسات الاقتصادية النوع الاجتماعي مما أدى إلى إفقار النساء. تكشف الفجوة بين الالتزامات المعلنة من قبل الحكومة والأرقام المقدمة من جهة، وواقع المرأة من جهة أخرى عن وجود فارق، حيث تفيد التقارير الواردة من منظمات المجتمع المدني لحقوق المرأة على عدم انخفاض نسب الفقر ووفيات الأمهات والعنف والتمييز بشكل عام، ولا تزال النساء يجدن صعوبة في الوصول إلى الممتلكات. إن صعوبة الحصول على المعلومات وعدم الشفافية، يجعل من الصعب على المجتمع المدني مراقبة وتقييم فعالية السياسات والتدابير الحكومية. وشدد المشاركون والمشاركات أن هناك حاجة إلى وضع سياسة عامة وطنية واضحة بشأن المساواة المبنية على النوع الإجتماعي وكذلك اتخاذ خطوة هامة نحو تطوير ثقافة رصد وتقييم السياسات العامة التي تعكس بدقة واقع النساء.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
الإصلاح القانوني	- وضع قانون حول المساواة المبنية على النوع الإجتماعي كإطار معياري. - مراجعة جميع القوانين التي تميز ضد النساء والقضاء عليها، وخاصة قانون الأسرة والقانون الجنائي، وضمان مواءمتها مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، وإعطاء النساء حقوق المواطنة الكاملة بأهلية قانونية كاملة. - إجراء التعديلات اللازمة لمواءمة قانون العنف ضد المرأة وقانون المساواة المبنية على النوع الإجتماعي مع الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب. - إصدار قانون مدني ووضع تمييز واضح بين الفقه والدين. - جعل المساواة المبنية على النوع الإجتماعي عنصرا أساسيا في نموذج التنمية. - التأكد من أن السياسات العامة تعالج السبب الجذري لعدم المساواة. - مراجعة جميع القوانين التنظيمية التي تعيق مشاركة المجتمع المدني في تطوير ورصد وتقييم السياسات الوطنية وتنفيذها.	- إجراء مراجعة شاملة لنظام الإرث. - تطوير منهجية لتطبيق آليات جديدة مثل البروتوكول الاختياري بعد تصديقه من قبل المغرب، والمحكمة الدستورية وإمكانية الفصل على أساس عدم دستورية القوانين. - دعم الإطار القانوني والسياسي الخاص بتمكين النساء من خلال أنظمة المراقبة والتقييم باستخدام مؤشرات نوعية وكمية محددة (بما في ذلك المخرجات والنتائج ومؤشرات الأثر). - تطوير حملة عامة حول الأسباب الجذرية لانعدام المساواة المبنية على النوع الإجتماعي. - على وزارة العدل إنشاء قناة حوار مع منظمات المجتمع المدني بشكل عام ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة بشكل خاص، من أجل استعراض شامل وإصلاح قانون العقوبات وصندوق التضامن العائلي لتعزيز ثقافة الحوار وممارستها.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
جميع مجالات السياسة	- إنشاء وزارة المساواة المبنية على النوع الإجتماعي وجعل المساواة خيارًا لا رجعة فيه. - الاستفادة بشكل فعّال من الآليات القانونية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء لتعزيز وضع النساء وتحقيق المساواة (المحكمة الدستورية، البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة). - زيادة نشر المعلومات والشفافية على المستوى الحكومي لتسهيل عملية مراقبة وتقييم المجتمع المدني. - اعتماد نهج قائم على النتائج وإشراك منظمات المجتمع المدني / منظمات حقوق المرأة في صياغة السياسات العامة ورصدها وتقييمها. - وضع استراتيجية وطنية لجعل موضوع المساواة واحد من الأولويات الثابتة للدولة فوق كل المواقف الأيديولوجية وغير معتمد على تقلبات الحياة السياسية.	- اعتماد خطة عمل وطنية من أجل تنفيذ الالتزامات الحكومية لصكوك معاهدات حقوق المرأة التابعة للأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة والعملية الوزارية للاتحاد من أجل المتوسط. - اعتبار الاستنتاجات الوزارية على أنها معيار مدني ووضع ميثاق أو آلية مدنية بين الحكومة والمجتمع المدني لتطوير حوار وطني حقيقي حول حقوق المرأة الانسانية. - تطوير المعرفة وتنفيذ ميزانية حساسة للنوع الإجتماعي في جميع السياسات العامة لجميع القطاعات. - تشكيل آليات مراقبة حكومية تشمل المجتمع المدني والمهنيين والأكاديميين لتطوير وتنفيذ ومراقبة سياسات المساواة المبنية على النوع الإجتماعي. - وضع خطة تنفيذية للاستراتيجية الوطنية مع مؤشرات التقييم. - فرض الحوكمة المؤسسية والرقابة الإدارية لمراقبة مدى تنفيذ الوزارة للمساواة من خلال تقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز من أجل السماح لتنفيذ الرصد سليم من قبل البرلمان، لجنة حقوق الإنسان.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
الإعلان الوزاري **مجالات محددة** **تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة وصنع القرار**	- القضاء على الحواجز القانونية والاجتماعية والثقافية التي تحول دون مشاركة النساء في الحياة العامة والإقتصادية.	- تطوير الأبحاث والدراسات وإنتاج البيانات للكشف وفتح المناقشات العامة حول الأسباب الجذرية للتمييز وعدم المساواة، فضلاً عن تأثير السياسات غير الحساسة للنوع الإجتماعي. - وضع أهداف محددة وتدابير إيجابية لزيادة عدد النساء في المناصب الإدارية ومواقع صنع القرار بدرجة كبيرة في الحياة السياسية والعامة والاقتصادية.
تعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء والوصول إلى سوق العمل	- إعطاء الأولوية لتطوير برامج تمكين اقتصادية كبيرة ودائمة للنساء. - توفير التدريب المهني للشابات. - اتخاذ تدابير كاعتماد الكوتا، لضمان مشاركة النساء على قدم المساواة في صنع القرار الاقتصادي والحصول على الموارد الاقتصادية والإنتاجية.	
إنهاء العنف والتمييز ضد النساء والفتيات	- احترام وتنفيذ قانون مكافحة العنف والقانون المتعلق بالعاملات المنزليات للتقدم في وضع حد لجميع أشكال التمييز. - الغاء المادة ١٦ والتي تسمح بالزواج بدون عقد (زواج الفاتحة) ويمدد فترة اثبات الزواج لمدة ١٥ سنة.	- الاستثمار في مرصد العنف ضد النساء حتى لا يظل مجرد وحدة إدارية دون أي تأثير.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
محاربة الثقافة الأبوية والقوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي من خلال التعليم ووسائط الإعلام	- جعل المواطنة إطاراً للنظام ومواد التعليم - رفع الوعي العام حول قيم المساواة. - وضع استراتيجية وطنية لمعالجة الثقافة والمواقف التمييزية تجاه النساء وتنفيذها من خلال التعليم والإعلام والثقافة والفن والأدب ، بما يتجاوز المواقف الأيديولوجية إضافة إلى اعتماد نهج قائم على النتائج. - إصلاح المناهج الدراسية وتعميم حقوق المرأة في الكتب المدرسية للتصدي للقوالب النمطية الخاصة بالنوع الإجتماعي. - تصميم برامج تدريبية لمقدمي الخدمات التعليمية وحشدهم لتعميم النوع الإجتماعي في المناهج المدرسية والمواد المدرسية والأنشطة. - الالتزام بالحلول السياسية للأزمات والصراعات والحروب في المنطقة، بما في ذلك إنهاء احتلال فلسطين. - تمكين الوصول والمشاركة المتساوية للنساء في جميع مبادرات وعمليات بناء السلام والمفاوضات. - رفع مستوى الوعي حول وضع النساء أثناء العنف المسلح، وما بعد النزاع، والاحتلال، وجميع حالات الإرهاب.	- تعزيز التنسيق المستمر والعمل المشترك والتضامن بين الحركة النسائية وحركة حقوق الإنسان لرصد التمثيل الإعلامي النساء والذي يؤثر على مبدأ المساواة والإبلاغ عن هذه المسألة. - مراجعة هيكل المرصد الذي وضعته وزارة التنمية الاجتماعية وإنشاء هيئة مستقلة لوضع استراتيجية وطنية لمحاربة الصور النمطية للنساء في وسائل الإعلام والنظام التعليمي.

الحوار الوطني في فلسطين

٨ – ٩ آيار ٢٠١٨، رام الله

لقد تم تنظيم الحوار الوطني في فلسطين من قبل اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية. تم عقد الحوار الوطني في الثامن والتاسع من آيار عام ٢٠١٨ في رام الله وضّم ٦٤ مشارك ومشاركة. في اليوم الأول، حضر ٤٥ مشارك ومشاركة من ١٩ منظمة لحقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني لحقوق الإنسان في ملتقى المجتمع المدني. وفي اليوم الثاني، ضمّ الحوار الوطني منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة: ممثلين وممثلات عن وزارة شؤون المرأة ووزارة العدل ووزارة التنمية الاجتماعية وأعضاء المجلس التشريعي وأعضاء البرلمان وممثلي الأحزاب السياسية والأكاديميين والأكاديميات وخبراء وخبيرات النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة; هيئة الأمم المتحدة للمرأة والهيئات الدبلوماسية.

قدم المشاركون والمشاركات تحليلات عميقة حول وضع حقوق المرأة في فلسطين وما يترتب على المرأة الفلسطينية في الحياة اليومية كنتيجة لاستمرار الاحتلال والمستوطنات والحصار على غزة، إضافة إلى التحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني وخاصة النساء واللاجئات في القدس وغزة. أكد النقاش على استمرارية الافتقار إلى الإرادة الدولية لتنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالاحتلال الفلسطيني وحقوق الشعب الفلسطيني، وأعرب الحضور عن قلقه الشديد إزاء "صفقة القرن" التي طرحها ترامب، والتي تم تنفيذها في القدس متجاهلاً حقوق الشعب الفلسطيني ومشجعاً حكومة نتنياهو على زيادة العنف ومصادرة المزيد من الأراضي وإنكار حل الدولتين، مما يفتح المجال لمزيد من العنف في فلسطين والمنطقة برمتها.

تمثل جميع مكونات هذه السياسة عقبات رئيسية أمام تحقيق حقوق المرأة. أيضاً، تمثل عقبة هائلة أمام تمتع الشعب الفلسطيني بالحقوق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن البشري وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة. إن التقسيم السياسي الداخلي والفصل الجغرافي يؤثران كذلك على وضع حقوق المرأة من خلال تبديد أولوياتهن في الأجندة السياسية.

وتم الحديث عن عدم وجود إرادة سياسية كافية من أجل مواءمة التشريعات مع الصكوك الدولية لحقوق المرأة. وحتى إذا صادقت السلطة الوطنية الفلسطينية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة دون تحفظات ، فإن التشريعات الوطنية في قانون الأحوال الشخصية الخاص وقانون العقوبات لا يتم تنسيقها وفقاً لذلك ويسهم التمييز القانوني في إدامة عدم المساواة بين المرأة والرجل. إن عدم نشر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الجريدة الرسمية هو مؤشر سلبي على مستوى مشاركة المنظمات النسائية في لجان التشريعات التي تمت الموافقة عليها رسميا في نيسان ٢٠١٨. علاوة على ذلك ، فإن الإطار القانوني الحالي هو مزيج من القوانين الأردنية والمصرية والفلسطينية والعثمانية والبريطانية ، فضلاً عن الأوامر العسكرية الإسرائيلية، ويتم تطبيق قوانين مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا يؤدي إلى العديد من الفجوات في التشريع الحالي الذي لا يزال محل نقاش في الدائرة القريبة من النخب السياسية والاجتماعية.

تم إبراز وجود النساء ودورهن في كل من مواقع التنمية وصنع القرار على سبيل الأولوية. وأثيرت مسألة انخفاض المشاركة في المجالس الوطنية والمركزية، وكذلك في لجان صياغة التشريعات والدستور واعتبرت على أنها مصدر قلق رئيسي. وهذا يؤكد الفجوة بين الخطاب السياسي والحقوق الفعلية للنساء. تمت مناقشة الحد الأدنى لكوتا تمثيل النساء بنسبة ٣٠٪، والتي وافق عليها المجلس الوطني في عام ٢٠١٥ ، وكانت هناك دعوة لزيادة الكوتا إلى نسبة ٤٠٪ على الأقل للعمل نحو تحقيق المساواة الكاملة.

كما تمت مناقشة التجربة التونسية كنموذج لبناء دولة مدنية والشجاعة في إثارة قضية المساواة في الميراث وتعدد الزوجات. وفي هذا الصدد، تم التشديد على أن الكفاح من أجل حقوق المرأة يجب أن يشمل جميع الأشخاص الذين يؤيدون إقامة دولة ديمقراطية مدنية.

أعرب المشاركون والمشاركات عن قلقهم إزاء عدم وجود نصوص واضحة في الإعلان الوزاري لاتحاد من أجل المتوسط تشير إلى أن الاحتلال الإسرائيلي هو عقبة رئيسية أمام تحقيق حقوق المرأة والمشاركة في التنمية، أو أنه يشكل تهديد للاستقرار في المنطقة ويدعم التطرف المتزايد والعنف. إضافة إلى ذلك، تؤكد تقارير الأمين العام للأمم المتحدة حول وضع المرأة الفلسطينية وغيرها من المؤسسات الدولية في فلسطين على هذا البيان. وتم التثمين على دور المبادرة النسوية الأورومتوسطية وجهودها وتم التوصية بزيادة عدد أعضاء المنظمات النسائية في المبادرة .

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
الإصلاح القانوني	- ضمان مشاركة النساء في لجنة التشريع التي وافق عليها مجلس الوزراء (نيسان ٢٠١٨) ويرأسها القاضي الأعلى لصياغة قانون الأحوال الشخصية، لجعل التشريعات متوافقة مع النوع الإجتماعي ومواءمة القوانين الوطنية مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. - تعزيز تعاون منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة مع وزارة المرأة والكتل البرلمانية لضمان وجود النساء في لجنة التشريع. - زيادة تمثيل النساء في لجنة صياغة الدستور من خلال التنسيق مع الكتل البرلمانية.	- اعتماد آليات إلزامية لتنفيذ القرارات والإتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة والعمل، وخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في القوانين الوطنية. - اعتماد آليات عملية ومقاييس واضحة لنشر الإتفاقيات الدولية في الجريدة الرسمية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. - مراقبة العملية الوزارية في مجال التشريع من خلال لجنة التشريع العادل، واللجنة الوطنية لتنسيق التشريعات ومن خلال وسائل الإعلام، من أجل تعزيز الصلة بين العملية الوزارية وجميع الاتفاقيات التي صادقت عليها الدولة الفلسطينية المحتلة، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وفقًا لأهداف التنمية المستدامة.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
جميع مجالات السياسة	- الحفاظ على رؤية مستقلة وناقدة للمجتمع المدني. إشراك النساء في أعمال اللجان التي ستتبنى التشريعات المحلية بالمواءمة مع المعاهدات الدولية. - اعتماد تدقيق النوع الاجتماعي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية، مع أخذ الدروس المستفادة من وزارة العمل التي أجرت تدقيق مماثل قبل ثلاث سنوات. - تعزيز التحالفات بين الحركة النسوية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية لاعتماد حقوق المرأة والمساواة ، وإنشاء آليات للعمل المشترك مثل حملة وطنية للمساواة. - توسيع الشراكات بين منظمات حقوق المرأة مع المستوى الشعبي ورفع تمثيلهم في المبادرة النسوية الأورومتوسطية.	- تفعيل دور المجتمع المدني من خلال الآليات القائمة الخاصة بائتلاف النساء الفلسطينيات لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، والائتلاف الوطني لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واللجنة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ ، لضمان الإستدامة في متابعة السياسات والقرارات، ومراقبة التطبيقات العملية لهذه القرارات في الوقت المناسب، وتحميل الحكومة المسؤولية بما في ذلك وزارة شؤون المرأة. - الحفاظ على الشراكة والتحالفات المشتركة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ، مع ضمان الحفاظ على هوية واستقلال المجتمع المدني. - تشكيل لجنة للمنظمات النسائية لحقوق الإنسان مؤلفة من أعضاء ائتلاف تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥، وممثلات وممثلي وزارات المرأة والعدل والتنمية الاجتماعية والتعليم لمتابعة تنفيذ إعلان الاجتماع الوزاري الرابع الأورومتوسطي.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
الإعلان الوزاري **مجالات محددة** **تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة وصنع القرار**	- الضغط على الحكومة لرفع الكوتا المخصصة لنوع الإجتماعي إلى ٤٠٪ على الأقل مرفقة بإجراءات قانونية ملزمة. - تكثيف الدعوة وضغط الحركة النسوية على الأحزاب السياسية لاتخاذ خطوات فورية لإنهاء الانقسام الوطني ودفع المشروع الوطني الفلسطيني وزيادة المشاركة السياسية للمرأة، وخاصة في الحوارات الوطنية، في أعقاب التقدم المحرز في محادثات القاهرة لعام ٢٠١٧، حيث ارتفع عدد النساء في الحوار من واحدة في المحادثات السابقة إلى أربعة بعد الضغط. - تعزيز الضغط نحو مشاركة أوسع للنساء في جميع لجان المصالحة، من خلال تشجيع المبادرات المجتمعية لإنهاء التقسيم واعتماد الكوتا النسائية في جميع هيئات ولجان المصالحة.	- إنشاء قناة دائمة للاتصال والتواصل مع الكتل النيابية في المجلس التشريعي لمتابعة عملية التشريع مع مجلس الوزراء ولتنفيذ الكوتا النسائية بالحد الأدنى ٣٠٪ واعتمادها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية. - إنشاء لجنة مشتركة - منظمات حقوق المرأة ومؤسسات المجتمع المدني والمجلس التشريعي لرصد النظام الانتخابي وخطة اعتماد الكوتا النسائية بنسبة ٤٠٪.
إنهاء العنف والتمييز ضد النساء والفتيات	- الضغط على الكتل النيابية لتمرير مشروع قانون حول العنف ضد المرأة. - تحقيق حقوق متساوية في الميراث.	

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
محاربة الثقافة الأبوية والقوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي من خلال التعليم ووسائط الإعلام	- مراجعة الخطاب النسوي، ورفع مستوى مطالب النساء وتغيير آليات العمل باستخدام الحلول الجريئة والحاسمة التي تهدف إلى رفع مكانة النساء في المجتمع وفي الخطاب العام. - وضع سياسات في مجال الإعلام والتعليم من أجل تغيير الثقافة المسيئة والصور النمطية للنساء التي تعيق إنفاذ حقوق المواطنة للنساء. - إجراء مراجعة نقدية للمناهج الدراسية من منظور النوع الإجتماعي.	- اعتماد آليات وبناء شراكات بين المجتمع المدني والحكومة من أجل تعزيز جدول أعمال المساواة المبنية على النوع الإجتماعي في مجال التعليم والإعلام.
تعزيز أجندة السلام والأمن للنساء في المنطقة الأورو-متوسطية	- تطوير آليات كسب التأييد والمناصرة على المستوى الدولي من أجل محاسبة إسرائيل على جرائمها ضد الشعب الفلسطيني وانتهاكها المستمر للمواثيق والمعاهدات الدولية. - مواصلة الجهود الدولية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي لأراضي ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية، العاصمة السياسية للشعب الفلسطيني، وضمان حق العودة للاجئين واللاجئات الفلسطينيين وفقا لقرار الأمم المتحدة ١٩٤. - تنظيم حدث دولي حول أهمية إشراك النساء في جميع مراحل حل النزاع وفقاً لجدول أعمال أمن وسلام المرأة الفلسطينية ، والذي ينعكس في خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥.	- تعزيز ونشر التقرير الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة حيث سيعرض التقرير على المنتدى السياسي الأعلى حول أهداف التنمية المستدامة.

الحوار الوطني في تونس

١٧ – ١٨ نيسان ٢٠١٨، تونس

تم تنظيم الحوار الوطني من قبل جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية (AFTURD) بين ١٧ و ١٨ نيسان ٢٠١٨ في تونس العاصمة. ضم الحوار ٦٣ مشارك ومشاركة من ٢٧ منظمة من منظمات المجتمع المدني، وزارة المرأة والأسرة والطفولة، وزارة الداخلية، وزارة الشؤون الدينية، وزارة العدل، وزارة التربية والتعليم، وزارة العلاقات مع الهيئات الدستورية، المدراء التنفيذيين للبنوك وخبراء النوع الإجتماعي.

جرى الحوار الوطني في ضوء الأحداث السابقة والحالية الهامة، ومن بينها إصدار قانون العنف ضد المرأة، الذي صادق عليه البرلمان في تموز ٢٠١٧، وإنهاء خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ حول المرأة والسلام والأمن بحلول نهاية شباط، التعبئة للانتخابات البلدية المقبلة في ٦ أيار ٢٠١٨، حيث نص القانون على المساواة الأفقية والرأسية فيها مما يعزز مشاركة ووجود النساء في الحكم الذاتي المحلي.

كانت أولوية المجتمع المدني في هذه الفترة هي زيادة الوعي بالقانون ليس بين النساء والفتيات والعائلات فحسب ، بل أيضا بين النساء والرجال في المؤسسات ذات الصلة. وتم التركيز على دور التعليم والإعلام وتأثيره على الرأي العام. وقد انعكس تهميش النساء بوضوح في الوجود المحدود للنساء في البرامج الحوارية السياسية والثقافية، ومن خلال التسامح مع العنف ضد المرأة في كل من البرامج التلفزيونية والإنتاجات الدرامية بدلاً من فضحه وإدانته.

علاوة على ذلك ، تناول الملتقى أسباب تراجع حقوق النساء في المنطقة الأورومتوسطية حيث اتضح سببه عودة العقلية المحافظة أعقبها بعد ذلك صعود اليمين واليمين المتطرف في العديد من الدول الأوروبية، وظهور ما يسمى بالإسلام السياسي الناشئ في البلدان العربية. إن هذا التراجع، يفرض إعادة مناقشة المكاسب التي تعتبر الآن تنازلات. يضاف إلى ذلك، الفجوة المتزايدة في العمالة بين النساء والرجال لصالح الرجال، كما هو موضح في البيانات الإحصائية لمختلف البلدان والمنعكسة في الأجور ومعدلات التوظيف والوصول إلى مواقع صنع القرار.

وخلال المناقشات ، قدمت السيدة إيمان هويمل وهي المديرة العامة في وزارة المرأة والأسرة والطفولة عرضًا عامًا للنتائج التي حققتها الوزارة وأكدت على انفتاح الوزارة لمزيد من التعاون والشراكة في تحقيق المساواة والحفاظ على النتائج. وهذا قد أكد المشاركون والمشاركات على أهمية مشاركة التجربة التونسية في المنطقة الأورومتوسطية. وناقشوا المجالات ذات الأولوية في خمس مجموعات عمل مستندة إلى التوصيات والمقترحات التي يجب أن تتحقق على أرض الواقع وتعالج الواقع التونسي من حيث التشريع والممارسة الاجتماعية. بالنظر إلى التقدم الذي تحقق على المستوى التشريعي (المبادئ الدستورية للمساواة؛ قوانين ترسيخ حق النساء - من بين أمور أخرى ، قانون شامل حول العنف ضد المرأة)، ركزت المناقشات على تنفيذ هذه الترسانة التشريعية والحاجة إلى العمل بشكل متوازي مع تغيير المواقف والسلوك العام.

تناولت مجموعة العمل الأولى المعنية بمشاركة النساء في صنع القرار القضية من خلال ربط المبادئ الدستورية بالانتخابات المحلية القادمة: الأنظمة والممارسات الانتخابية، والوصول إلى مواقع صنع القرار، وضمان التأثير على المساواة المبنية على النوع الإجتماعي من خلال تشجيع النساء في مواقع صنع القرار، مع التأكيد على اتخاذ إجراءات أفقية لدعم النساء المستضعفات. ناقشت مجموعة العمل الثانية المشاركة الاقتصادية للنساء من خلال معالجة الحواجز القانونية والإجرائية. وركزت المناقشة بشأن العنف ضد المرأة على التشريعات والتنفيذ وكذلك على الجوانب اللوجستية والمالية. وينظر إلى قانون مكافحة العنف ضد المرأة باعتباره أحد الإنجازات المهمة لمطالب منظمات المجتمع المدني النسائية منذ عام ٢٠٠٠، على الرغم من عدم الإعتراف ببعض أشكال العنف ضد المرأة مثل الإغتصاب الزوجي. تم التأكيد خلال مجموعة العمل المعنية بالقوالب النمطية القائمة على النوع الإجتماعي على دور التعليم وأهمية التشريع والإجراءات والآليات المقترحة لكل من وسائط الإعلام والمدارس.وناقشت النساء في المجموعة الخامسة تحديات تحقيق السلام والأمن ودور النساء في محاربة الإرهاب والتطرف مع التركيز على خطة العمل الوطنية ١٣٢٥.

ناقشت السيدة درة محفوظ وهي محاضرة جامعية وخبيرة في النوع الاجتماعي، الآليات المؤسسية للمساواة المبنية على النوع الإجتماعي وحددت المصطلح وقدمت إطاره التاريخي الذي أطلق منذ مؤتمر بيجين في عام ١٩٩٥. قد أتاح اعتماد العديد من البلدان لهذه الآليات إدماج نهج حساس للنوع الاجتماعي في الأنشطة والبرامج المتعلقة بالميزانية وتحليل البيانات الإحصائية الوطنية ويلعب المجتمع المدني دور أساسي لإعتماد وتطبيق مثل هذه الآليات. ومع ذلك، فإن اعتماد هذه الآليات لا يزال هشاً بسبب ارتباطه بالنظام السياسي القائم في البلاد وصعوبات التنسيق بين المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
الإصلاح القانوني	- التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٣ (٢٠٠٠) بشأن مراجعة حماية الأمومة. - التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ (٢٠١١) بشأن العمل اللائق للعاملات المنزليات. - التصديق على اتفاقية اسطنبول بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري (مجلس أوروبا ، ٢٠١١) - تسريع سن القوانين المتعلقة بالحقوق الدستورية: الحق في العمل (الفصل ٤٠)، والحق في التنظيم (الفصل ٣٥) ، والحق في الصحة (الفصل ٣٨) ، والحق في التعليم (الفصل ٣٩). - إنفاذ تطبيق القانون رقم ٦١ لعام ٢٠١٦ بشأن منع ومكافحة الاتجار بالبشر. - مراجعة القانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٢ المتعلق بالتغطية الإجتماعية للعمال والعاملات في القطاعين الزراعي وغير الزراعي. - تفعيل الفصل ٤٦ من الدستور، فيما يتعلق بالتزام الدولة بحماية وتعزيز وتطوير حقوق النساء وضمان تكافؤ الفرص في المسؤوليات في جميع المجالات.	- تعزيز التعاون بين وزارة المرأة والأسرة والطفولة ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة من أجل التصديق على اتفاقية اسطنبول والإتفاقيات الأخرى التي أثارها الحوار. - ضم الهيئات واللجان المؤسسية، وخاصة مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص، ومنظمات المجتمع المدني لحقوق المرأة في المشاورات والعمل الميداني.
جميع مجالات السياسة	- اعتماد مقترحات المجتمع المدني والدعم الوزاري لجهودهاً. - تحسين التوعية باستخدام الخبرات والحالات من أرض الواقع المتعلقة بالمجالات المحددة من قبل العملية الوزارية، وتسليط الضوء على التجارب الإيجابية الناتجة عن ادماج النوع الاجتماعي والعكس. - إجراء حوار وطني حول مصطلح "النوع الإجتماعي" لاعتماده وفهمه مجتمعياً.	- تنفيذ آلية الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي وجعلها معتمدة من قبل المجالس البلدية في إطار الديمقراطية التشاركية. - وضع آليات مؤسسية للمساواة بين النساء والرجال (بناء على مؤتمر بيجين عام ١٩٩٥) كضمان لمصالح النساء والرجال على مستوى رسم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
	- ضمان التمويل الدائم والعادل لمنظمات المجتمع المدني النسائية مع مراعاة الإجراءات والتدابير الإيجابية فيما يتعلق بمعايير التمويل العام. - توحيد الجهود التي تبذلها الدولة في مجال المساواة المبنية على النوع الإجتماعي مع جهود منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة من خلال دعمهم وتمكينهم على تحمل قدر أكبر من المسؤولية والمشاركة في تطوير وصياغة ورصد السياسات والخطط والإستراتيجيات والإجراءات مع احترام والحفاظ على استقلالية هذه المنظمات.	
الإعلان الوزاري **مجالات محددة** **تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة وصنع القرار**	أ) الأنظمة والممارسات الإنتخابية - ضمان المساواة الأفقية في الإنتخابات التشريعية. - معالجة ومواجهة العنف السياسي ضد المرأة خاصة خلال الحملات الإنتخابية. ب) الوصول إلى مناصب صنع القرار - اعتماد نظام الكوتا للتعيينات في المناصب العليا: المجالات الإدارية والقضائية. - تعميم المساواة في المجالس المنتخبة للهيئات المستقلة والمجالس القضائية؛ في اللجان الإدارية واللجان البرلمانية. ج) ضمان التأثير في مجال المساواة من خلال تشجيع النساء للوصول الى مناصب صنع القرار - مراجعة المرسوم الخاص بالأحزاب لاعتماد المساواة داخل الهياكل التنفيذية الوطنية والإقليمية والمحلية مع فرض العقوبات المناسبة فيما يتعلق بالتمويل العام للأحزاب، مع اتخاذ نفس الإجراء حينما يتعلق الأمر بالجمعيات.	- وضع آلية لضمان الوسائل المادية اللازمة لمشاركة النساء الريفيات في الانتخابات. - تطوير ميثاق بين الأحزاب السياسية لتعميم المساواة في تشكيل الحكومة. - وضع لجنة / آلية / إجراء لمتابعة محتوى الفصل الخامس والعشرون من مشروع قانون تنظيم الأحزاب السياسية الذي ينص على المساواة حتى يتم الموافقة عليه؛ ودعوة وتحشيد النواب لاعتماده.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
	- مراجعة المرسوم الخاص بالأحزاب لاعتماد المساواة داخل الهياكل التنفيذية الوطنية والإقليمية والمحلية مع فرض العقوبات المناسبة فيما يتعلق بالتمويل العام للأحزاب، مع اتخاذ نفس الإجراء حينما يتعلق الأمر بالجمعيات. - دعم قدرات النساء والرجال في مراكز صنع القرار (خاصة البرلمانيين والمسؤولين المنتخبين على المستويين الإقليمي والمحلي) من خلال دورات تدريبية تأخذ بعين الاعتبار التحديات المتعلقة بمشاركة المرأة والمساواة المبنية على النوع الإجتماعي. - العمل على توعية النساء المنتخبات فيما يتعلق بالإنتخابات البلدية والمجالس المحلية.	
تعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء والوصول إلى سوق العمل	- تطبيق مبدأ المساواة المبنية على النوع الإجتماعي والسياسات العامة لتعميم النوع الإجتماعي من أجل ضمان المساواة في الأجر. - الحفاظ على المرافق العامة وتعزيزها وتحسين جودة الخدمات: o الصحة: توفير كتيب العلاج لكل شخص، ودعم نظام الصحة الإنجابية. o التعليم: توفير دروس محو الأمية والتدريب المهني للنساء العاملات. o النقل: تحسين ظروف ونوعية وسلامة وسائل النقل العام، بما في ذلك ظروف النقل للنساء الريفيات. - تضمين العمل غير المدفوع في البيانات الإحصائية. - زيادة مشاركة النساء في سوق العمل ، من ٢٨,٥ ٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٣٥ ٪ في عام ٢٠٢٠.	

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
إنهاء العنف والتمييز ضد النساء والفتيات	- معالجة ومواجهة العنف السياسي ضد النساء. - الدعوة إلى تخصيص أموال كافية لإنشاء هيئة تنسيق لمراقبة تنفيذ قانون العنف مكونة من الوزارات المعنية والمجتمع المدني. - وضع إطار قانوني لمنظمات المجتمع المدني التي تتعامل مع النساء ضحايا العنف. - مواصلة العمل على تعزيز تنفيذ القانون وإزالة أوجه القصور. - إنشاء وتنفيذ حملة وطنية لمكافحة العنف ضد النساء. - إعداد المواصفات والشروط اللازمة لملاجئ ضحايا العنف. - تعزيز العمل والمعرفة بالوحدات الأمنية ومراكز الأمن التابعة لوزارة الداخلية التي تعمل مع الضحايا وتحقق في الجرائم.	- إنشاء هيئة تنسيق لمراقبة تنفيذ قانون العنف المكون من الوزارات المعنية والمجتمع المدني. - اعتماد أدوات لتوضيح العنف ضد النساء والفتيات والحد من أبعاده؛ نشر هذه الأدوات لجميع القطاعات على مستويات مختلفة. - تطوير الآليات التشغيلية اللازمة لإيواء ضحايا العنف وتأهيلهم. - إعداد خطة عمل على مستوى الوزارات المعنية والوزارات التي وقعت على اطار الاتفاقية. - توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتفعيل القانون. - توحيد معايير منهج التدريب المستمر للهياكل ذات الصلة بهدف تعزيز قدرات جميع الأطراف التي تتعامل مع العنف ضد المرأة.
تعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء والوصول إلى سوق العمل	- تعزيز الرقابة على رياض الأطفال والتأكد من امتثالها للشروط والأحكام للحد من دور الحضانة العشوائية. - تقديم الرصد المنتظم للبرامج ومحتوياتها. - الشروع في إصلاح التعليم على مستوى المدارس الابتدائية والثانوية وإشراك منظمات المجتمع المدني النسائية. - إدخال عقوبات وغرامات على وسائل الإعلام العامة والخاصة في حالة عدم احترام معايير المساواة والتمثيل النمطي للمرأة، وخاصة في العروض الحوارية والتعليمية.	- التعريف بمصطلح "النوع الاجتماعي" والمساواة المبنية على النوع الإجتماعي على جميع المستويات (وسائل الإعلام والمدرسة ...) - تطوير قنوات الاتصال والشراكة بين منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني النسائية من جهة ووزارة المرأة والأسرة والطفولة من جهة أخرى. - توفير برامج تدريب منتظمة للمعلمات والمعلمين في الروضات والمدارس حول ثقافة حقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز.

مجالات السياسة	التوصيات تدابير وإجراءات وعمليات السياسة الإطار المؤسسي	آليات المتابعة الحكومية والمؤسسية والمجتمع المدني
محاربة الثقافة الأبوية والقوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي من خلال التعليم ووسائط الإعلام	- دعم دور الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (HAICA) في جميع البرامج لتعزيز مشاركة النساء في وسائل الإعلام ومكافحة الثقافة التمييزية.	- تطوير قنوات التعاون والشراكة بين منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني لحقوق المرأة من جهة والإعلام من جهة أخرى وبناء شراكة مع نقابة الصحفيين. - وضع برامج تدريبية للعاملين في وسائط الإعلام، من النساء والرجال على حد سواء، بشأن ثقافة حقوق الإنسان والمساواة المبنية على النوع الإجتماعي وعدم التمييز.
تعزيز السلام للمرأة وأجندة الأمن في المنطقة الأورو-متوسطية	- تفعيل قانون الاتجار بالبشر لمنع استغلال والمتاجرة بالفتيات والنساء المغتربات (العمل المنزلي، العمل في ظروف غير ملائمة). - رفع الوعي بدور النساء في منع التطرف والإرهاب. - تعزيز دور النساء ومشاركتها الاقتصادية في المناطق المهددة بالإرهاب. - زيادة مشاركة النساء في قطاع الأمن كقطاع استراتيجي يتعامل مع قضية السلام والأمن وضحايا العنف (تولي النساء المناصب القيادية وانخراطهن في التدخلات الدولية والمشاركة في بعثات السلام الدولية) - رفع الإهتمام وإشراك جميع الوزارات المعنية في خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥.	- تسريع اعتماد خطة العمل الوطنية المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ من قبل الحكومة وعرضها لمجلس النواب للمصادقة عليها. العمل في مرحلة لاحقة على مراقبة الميزانية المطلوبة لتنفيذ خطة العمل الوطنية. - وضع برنامج تدريبي لمنظمات المجتمع المدني متعلق بالاتجار بالنساء لأغراض الإستغلال الجنسي، وأسبابه وعواقبه وآليات الوقاية. - إشراك النساء والفتيات في إدارة مخيمات اللاجئين واللاجئات والإهتمام بأوضاع اللاجئين واللاجئات أنفسهم وتطوير البرامج والخطط ذات الصلة.

المبادرة النسوية الأورومتوسطية هي شبكة سياسية تجمع منظمات حقوق المرأة من ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وتقدم الخبرة في مجال المساواة المبنية على النوع الإجتماعي وبناء الديمقراطية والمواطنة، وتدعو الى الحلول السياسية لجميع النزاعات وحق الشعوب في تقرير المصير.

مخرجات

استشارات المجتمع المدني

متابعة الاجتماع الوزاري الرابع للإتحاد من أجل المتوسط حول تمكين النساء

المبادرة النسوية الأورومتوسطية IFE–EFI

شباط – أيلول ٢٠١٨